

إدارية خلال مهلة سنة من تاريخ نشر العلم والخبر في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على الجمعية المشار إليها ان تقدم من وزارة الداخلية والبلديات في الشهر الاول من كل سنة بلائحة تتضمن اسماء اعضائها وينسخة من موازنتها السنوية ومن حسابها القطعي السابق والا تعرضت لتطبيق احكام القانون المنشور بالمرسوم رقم ١٠٨٣٠ تاريخ ١٠/٩/١٩٦٢ وتعديلاته.

المادة الرابعة: يبلغ هذا العلم والخبر حيث تدعو الحاجة.

بيروت في ٥ ايلول ٢٠١٧

وزير الداخلية والبلديات

نهاد المشنوق

وزارة المالية

قرار رقم ١/٨٢٦

تاريخ ٥ ايلول ٢٠١٧

تحديد الموجبات الضريبية

على شركات المحاسبة

إن وزير المالية،

بناء على المرسوم رقم ٣ تاريخ ١٨/١٢/٢٠١٦ (تشكيل الحكومة)،

بناء على المرسوم الإشتراعي رقم ٣٠٤ تاريخ ١٩٤٣/١٢/٢٤ (قانون التجارة البرية) لا سيما المادة ٢٥٢ منه،

بناء على المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) لا سيما المواد ٢ و٦ و١١ و١٣ و٤٤ منه،

بناء على القانون رقم ٤٤ تاريخ ١١/١١/٢٠٠٨ (قانون الإجراءات الضريبية) لا سيما المواد ١٩ و٢٠ و٢٩ و٣٠ و٣٢ منه،

بناء على اقتراح مدير المالية العام،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ٢٠١٦/١٤٦ - ٢٠١٧ تاريخ ٢٣/٥/٢٠١٧)،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يحدد هذا القرار الموجبات الضريبية

سي - على شركات المحاسبة عندما تتعرف الى الغير بهذه الصفة، سواء كان هذا الغير أحد أشخاص القانون العام أو أحد أشخاص القانون الخاص.

المادة الثانية: لغاية الالتزام بالموجبات الضريبية، يتوجب تسجيل شركة المحاسبة لدى وزارة المالية وتعطى رقما ضريبيا خاصا بها.

كما يتوجب على كل شريك في شركة المحاسبة أن يتسجل لدى وزارة المالية وفقا لشكله القانوني، إذا لم يكن مسجلا.

المادة الثالثة: بحكم تسجيلها لدى وزارة المالية، يتوجب على شركة المحاسبة أن تمسك السجلات القانونية والمستندات المثبتة لقيود ولعمليات المشروع التي تنفذه، وان تحدد نتائجها السنوية على أساس الربح الحقيقي، وتوزع أرباحها وخسائرها على الشركاء فيها وفقا لنصيب كل منهم في الأرباح والخسائر. وتكون الشركة مسؤولة عن موجباتها الضريبية، لا سيما لجهة التصريح عن نتائج الأعمال، وفقا للنموذج «أ»، والتصريح عن الرواتب والأجور للمستخدمين والعاملين في المشروع وتسديد الضريبة المتوجبة عنها، وكذلك التصريح وتسديد الضريبة المتوجبة وفقا لأحكام المواد ٤١ - ٤٢ - ٤٣ من قانون ضريبة الدخل، ولأحكام الباب الثالث منه، في حال توجبها، وعن الموجبات الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة إذا كانت خاضعة لتلك الضريبة.

المادة الرابعة: تتوجب ضريبة الدخل على الأرباح التي يحققها كل شريك في شركة المحاسبة، ويتوجب عليه تقديم تصاريحه الضريبية وتسديد الضرائب في مهلها المحددة وفقا لشكله القانوني، بحيث يلزم بالتصريح على نماذج شركات الأموال (النموذج ش) إذا كانت شركته تلك على شكل شركة أموال، أو على (النموذج أ) إذا كانت شركته على شكل شركة أشخاص، أو بالتصريح على نموذج تصريح ضريبة الدخل للمؤسسات الفردية - الربح الحقيقي (النموذج ق١) إذا كان مشاركا في الشركة بصفة شخصية.

المادة الخامسة: إن شركاء المحاسبة مسؤولون بالتكافل والتضامن فيما بينهم عن الموجبات الضريبية التي تترتب على كل منهم وعلى الموجبات الضريبية

